

سنسمع كلاماً

خالد صافية

ارتفعت بعض التصريحات «مهذبة» بأنّ جلسات مناقشة البيان الوزاري في مجلس النواب قد تمتدّ لثلاثة أيّام. فالنواب الكرام لديهم، على ما يبدو، الكثير ليقولوه، على أبواب انتخابات نيابية جديدة. من حقهم أن يتكلّموا طبعاً، وخصوصاً بعدما غابوا عن البرلمان لفترة طويلة. لكن، من حقنا أيضاً ألا نسمع، وأن نطالب الشاشات بمتابعة برامجها كالمعتاد. فقد انتهى زمن العنتريات، واستقرّ الوضع على السباحة داخل المستنقعات القذرة.

فما سيقوله نواب الأئمة معروف، ومن الأفضل أن يبقى داخل جدران القاعة حيث ستُتلى معلقات من المديح للقائد الغدّ والرئيس التوافقي الذي سيجلب «الدب من ديلو» خلال زيارته المرتقبة إلى دمشق. وستأتي هذه المدائح أكثر ابتداءً على لسان الذين رفعوا الصوت عالياً في السابق ضدّ وصول عسكريّ إلى السلطة. وسنسمع مطالعات عن العلاقات اللبنانية - السوريّة. وسيحاضر في السيادة «أصدقاء» رستم غزالة وهواة السياحة في عنجر.

سنسمع عن الوعود الربيعيّة مجدّداً، تحت شعار باريس 3 هذه المرّة. والأرجح أنّ الأشدّ حماسة سيكونون أولئك الذين هاجموا طيلة السنتين الماضيتين السياسات السنيورية - إذا ما جاز وصفها بالسياسات.

سنسمع كلاماً حافلاً بالبذاءة العنصرية تحت ستار رفض التوطين، فيما يستبطن هذا الكلام رغبة دفينّة في رمي اللاجئتين الفلسطينيتين إلى أي مكان بعيداً من أرض الأرز وثورتها المحيطة.

سنسمع أيضاً عن ضرورة كشف مصير المفقودين. وسيصفق لهذا الكلام أمراء الحرب، وأبطال الخطف على الهوية، ومسؤولو حواجز الذلّ والعار الذين باتوا من أصحاب النمر الزرقاء.

سنسمع مزايدات بشأن المقاومة. وسيطالب وطنيون جُدد بضرورة إسقاط طائرات إسرائيلية الآن الآن وليس غداً. فقد باتت كرامة جميع اللبنانيين فجأة على المحكّ. وسنسمع، في المقابل، كلاماً عن قرار السلم والحرب الذي يريده بيده من هتف ابتهاجاً خلال عدوان تموز...

«الوصاية» على الاقتصاد

محمد زبيب

لم يتضمن البيان الوزاري للحكومة أي تغيير أو تعديل في التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتركمة، بل يمكن القول إن أكثرية الفقرات التي تقارب هذه المشكلات جاءت «نسخة طبق الأصل» عن البيانات السابقة. في حين أن فقرات أخرى تتسم بأهمية كبيرة (برنامج باريس 3 والعلاقة مع صندوق النقد الدولي وكلفة الاتصالات، الخ...) جاءت لتكرّس السياسات الجائرة.

فالبيان في هذا المجال، يمثل انتصاراً «واضحاً» للنهج القائم منذ سنوات طويلة، الذي يمثّله اليوم الرئيس فؤاد السنيورة، ويعرّي خطاب المعارضة «السابقة»، الذي توّسل العناوين الاقتصادية والاجتماعية في مراحل عدّة، ولا سيما عند اشتداد النزاع على مدى السنوات الثلاث الماضية، في محاولة لحشد الرأي العام، وإبراز نوع من التمايز المطلوب عن خطاب السلطة «السابقة»، وهذا يعني أن هناك من يدرك في هذه المعارضة أهمية «التمايز»، على عكس ما بدا في مناقشات لجنة صياغة البيان الوزاري، حيث تعرّض ممثلو التيار الوطني الحر لقمع الحلفاء قبل الخصوم لإجهاض محاولاتهم «التغييرية».

فالحكومة الحالية أعفت نفسها، منذ البداية، من أي التزامات جدية، على الرغم من إقرارها بتعاظم المشكلات القائمة وظهور مشكلات إضافية ناجمة عن التضخّم وارتفاع أسعار النفط العالمية، فقدّمت ما سمّته برنامجها الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من الفقرة التي تقول «إن فترة ولايتها محدودة دستورياً، الأمر الذي يحّد من قدرتها على إجراء المعالجة الشاملة لكل المسائل المطروحة»... إلا أن هذا «الإعفاء» سرعان ما يتحوّل في الفقرات التالية إلى مظلة لإعادة إنتاج الخطاب المعروف عبر تأكيد الالتزام بـ«سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر باريس 3...»، والأهم من ذلك، عبر إعطاء هذه الحكومة ما كانت الحكومات السابقة لا تجرؤ على طلبه، لجهة توفير التغطية السياسية الكاملة لمتابعة التعاون مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج «المساعدة العاجلة لفترة ما بعد النزاعات»، الذي سعت الحكومة السابقة لتحويله إلى برنامج تقليدي على المدى المتوسط، مما يضع لبنان نهائياً تحت وصاية هذه المؤسسة الدولية.

لم يتغيّر شيء. فالحكومة التي تضمّ الجميع هذه المرّة ستبقى بعيدة عن هموم الناس، أو في مواجهتهم، على الرغم من أنها حكومة «انتخابات».

■ مدير التحرير خالد صافية ■ مجلس التحرير العالم إيلي شلموب، نضارة بيار ابه صعب، رياضة علي صفا، عدل عمر نشابة، سياسة فداء عيتاني، اقتصاد محمد زبيب ■ المدير الفني أميل منعم

رئيس مجلس الإدارة إبراهيم الامين ■ المدير المسؤول نادر صابر ■ المكاتب بيروت - زردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس ■ تلفاكس: 01759500 01759957 ■ ص.ب 5963/113 ■ www.al-akhbar.com

■ الاعلانات Tree Ad 01/61115 03/252224 ■ التوزيع شركة اللواتك 01/666314-15 03/828381

الزخبار

تأسست عام 1953
تصدر مع شركة «الخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزيف سماحة
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير
انسب الحاج

هارولد هيمنان *

يدور كثير من اللغط حول «تنازلات ساركوزي» وقبوله الذهاب إلى بكين من دون شروط في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد زادت عاصفة الانتقادات بعدما كشفت الصين عن تصميمها على «إبقاء الرقابة على بعض مواقع الإنترنت» في المراكز الصحافية المخصصة لمتابعة الحدث الأولمي.

في الوقت الذي تنصبّ فيه جهود دول العالم على دراسة أفضل السبل لحماية الأرض من الاحتباس الحراري والتدمير المنهجي الذي يصيبها بسبب التلوث الصناعي، يبدو أن الاهتمام بحقوق الإنسان، بمفهومها الشامل ذي الأبعاد الإنسانية، يتراجع أمام مصالح الدول الاقتصادية التي جعلت منها العولمة المحرك الأساسي للعلاقات الدول.

وها هي الألعاب الأولمبية التي تنظّمها الصين في ظل الحديث عن «حقوق الإنسان» تغدو مجهراً للتفضيلات التي كرّستها القوى الكبرى في نظام اهتماماتها.

باتت حقوق الإنسان عملة هقايسة تتبادلها الدول بك استخفاف واحتقار

ورغم الاهتمام الذي يظهر بين حين وآخر بمصير الأرض والبيئة وحقوق الإنسان، فإنه يبدو اهتماماً تجميلياً إلى جانب اهتمام «كبار العالم» بالجوانب الاقتصادية في ظل التهديدات التي تحوق بالاقتصاد العالمي بسبب الدين الأميركي المتعاظم والذي بات يسمى «الانفلاش الأميركي على حساب العالم».

ومع هذا، فإن العالم لم يتغيّر؛ المنافسة الاقتصادية لا تزال على أشدها بين القوى الصناعية الكبرى حاملة لواء حقوق الإنسان التي باتت في أيديها «أداة سياسية» أشبه بمنجنيق تستعمل في السياسة الخارجية متى أبدت ممانعة صغيرة

عماد خالد الحطبة *

يتناول الكاتب ناهض حترّ المسألة «الوطنية» الأردنية من وجهة نظر كاتب يساري «وطني» أردني. وفي هذا السياق، يوزّع الكاتب الاتهامات في جميع الاتجاهات، فلا يسلم منها مثقف أو سياسي. كما يتبنى الموقف الشعبي الرافض لسياسة الخصخصة في الأردن وما ينجم عنها من فقر وإفقار لقطاعات واسعة من المواطنين، وينسب في هذا المجال الكثير من الفضل إلى «حركة اليسار الاجتماعي الأردني» الوليدة، التي لم تتمكن حتى اللحظة من تجاوز عتبة قانون الأحزاب الأردني لتحصل على 500 عضو من أصل أكثر من خمسة ملايين مواطن أردني. يكيل حترّ الاتهامات بشكل رئيسي لرئيس الديوان الملكي الهاشمي باسم عوض الله، الذي يمثل مع الليبراليين الجدد القاسم المشترك لجميع مقالات الكاتب المذكور.

لكن قائمة المتهمين تطول وتطول، لتشمل «فلسطينيي الأردن» الذين يمثلون حوالي نصف الشعب الأردني. ويرى الكاتب أن «الأردنيين هم السنة وفلسطينيي الأردن هم الشيعة في خطة المحافظين الجدد لما بعد العراق» (الأخبار، الثلاثاء 24 حزيران 2008). وتنضمّ إلى القائمة «السلطة الوطنية الفلسطينية» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وأيضاً الإسلاميون والشيوعيون والبعثيون المسجلون، وبقايا اليسار الفلسطيني، والصحافيون والنقابيون المهنيون.

وأخيراً وليس آخراً، يعلن الكاتب عداؤه الشخصي وعداء حركة اليسار الاجتماعي الأردني لخطريات القومية العربية، ويرى في طروحات القوميين «ضرباً من التواطؤ

هامشية حقوق الإنسان: الأمل

في وجه الهيمنة العالمية. وقد سمحت مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة الفاشلة بتبيان حدة التنافس بين القوى العالمية.

والأمثلة كثيرة: تخوض الولايات المتحدة وفرنسا منافسة مهووسة لبيع المفاعلات النووية في شتى أنحاء العالم، ولا تمنعها منافستها التجارية المميّنة من التوافق على ملفات سياسية أساسية، مع التشديد على أنه «لا شيء يتجاوز حقوق الإنسان في أولوياتها». إلا أنه حين يصدر البرلمان الأوروبي قراراً ينتقد سجل مصر في حقوق الإنسان، تسارع هذه الأخيرة لطرح مناقصة لبناء مفاعل نووي.

وحين ينتقد البعض بيع واشنطن 72 طائرة «تايفون» للمملكة العربية السعودية يكون لذلك تبرير علني هو «محاربة الإرهاب»، بينما يهمس وراء الكواليس أن «ارتفاع سعر النفط خلق طفرة مالية لدى الدول المصدّرة ويجب استيعابها».

وقد بدأت بعض الشرائح من الرأي العام الغربي غير قادرة على فهم ما يجول في خلد زعمائها وهرولتهم وراء انظمة تدوس على حقوق الإنسان وتكبل شعوبها في أطر متخلفة، ولا يترددون في إبرام عقود صفقات هائلة من الأسلحة تساهم في زيادة التخلف الاقتصادي والنمو العام للبلد وتؤهب لنشوء فكر متطرّف يزيد من الهوة التي تفرق بين الغرب وهذه العوالم.

قبل عام، وقف الغرب يتفرج على جولات نيكولا ساركوزي وجورج بوش في المنطقة العربية يعرضون بيع أسلحتهم الفتاكة ومحطاتهم النووية، ويستقبلهم زعماء سجلهم في حقوق الإنسان محمّل بوزر ما فعلوه ويفعلونه كل يوم. وقد سبّب استقبال معمر القذافي بعض النزق لدى الرأي العام الغربي الذي يرى أن سياسة الغرب الخارجية باتت أقرب إلى تكتيك «تسويق وهيمنة على أسواق» من سياسة مصالح تضع في أولوية اهتماماتها «حقوق الإنسان الحقيقية» لا حقوق زعماء الدول التي يتعاملون معها.

وكانت هذه السنة قد بدأت بتساؤل جارف حول ماهية حقوق الإنسان في الدبلوماسية الغربية. فالرئيس الفرنسي لم يُعرها أي اهتمام خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية، رغم أن أحد وعوده الانتخابية هو أن تكون حقوق الإنسان أحد أسس سياسة فرنسا الخارجية.

ماذا يريد «اليسار الاجتماعي

مع الصهيونية للخلاص من عبء القضية الفلسطينية».

ورغم كل ما سبق، يصمم الكاتب أنه هو شخصياً ونظريته التاريخية الاجتماعية التي يعمل على إعدادها، يمثلان الشخصية الوطنية للشعب الأردني العربي الذي تمتد عشائره ما بين سوريا والعراق وفلسطين والسعودية.

كمواطن أردني يعيش في وطنه بأمان منذ أكثر من 45 عاماً، أعترض مثل معظم الأردنيين على سياسة الخصخصة، وعلى كل السياسات الاقتصادية لليبراليين الجدد. شأننا في هذا الاعتراض شأن كل الشعوب التي تعاني من سياسات الخصخصة غير المدروسة، كما هي الحال في مصر ولبنان والمغرب، التي تجاوزت شعوبها في الاحتجاج مرحلة العرائض والمقالات والبيانات، وخرجت إلى الشوارع في حركات ومسيرات احتجاجية من دون أن تعلم أو تسمع عن «حركة اليسار الاجتماعي الأردني»، أو عن صحيفة «العرب اليوم». حدث كل هذا ويحدث ونحن نعتقد أننا نعيش في وطن مستقر اجتماعياً وسياسياً، وأن ما من شيء يهدّد كيانه السياسي، بل أكاد أجزم بأن الأردنيين لم يكونوا يوماً مجمعين على شكل كيانهم السياسي كما هم اليوم.

وهذا الإجماع لا يعني بالضرورة الموافقة على كل السياسات المتبنّاة من جانب الحكومات المختلفة. هذا الشعور بالأمان كان راسخاً لدينا، رغم كل تصريحات «الوطن البديل» التي تصدر هنا وهناك، لقناعتنا بأن هذه المؤامرة قد أفضلتها سياسة الدولة الأردنية، ونضالات الشعب الفلسطيني وتضحياته، والتي أكدت دون شك ودون الحاجة إلى شهادة اعتراف من حترّ أو من حركته